

## دور مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية

دراسة حالة الشركة الوطنية للتوزيع الكهرباء والغاز – مديرية أم البواقي-

### *The role of corporate governance principles in the disclosure of financial statements A case study of the National Electricity and Gas Distribution Company - Oum El Bouaghi Directorate*

الطالب بلغول هشام جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي-الجزائر <i>S.Belghoul Hichem</i> <i>University of Larbi Ben M'hidi Oum El Bouaghi</i> <i>hichembelghoul@yahoo.fr</i>	د. تواتية الطاهر <sup>1</sup> جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي-الجزائر <i>Dr.Touaitia Tahar</i> <i>University of Larbi Ben M'hidi Oum El Bouaghi</i> <i>touaitia.tahar@univ-oeb.dz</i>	
تاريخ النشر: 2020/ 06/ 04	تاريخ القبول: 2020/05/ 09	تاريخ الاستلام: 2020/04/ 23

#### الملخص:

يعتبر موضوع الحوكمة من المواضيع التي تلاقى اهتماما واسعا على جميع الأصعدة بسبب الأزمات والانهيارات المالية التي مست العديد من الشركات الاقتصادية في دول العالم، ولهذا أصبحت الحاجة ملحة لدراسة تطبيق مبادئ الحوكمة وأثرها على الإفصاح عن القوائم المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة اخترنا عينة عشوائية مكونة من 40 مفردة من إداريين ومسيرين وموظفين بالمديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز (أم البواقي) ، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على أداة الاستبيان، حيث تضمن المحور الأول من هذا الاستبيان المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة، والمحور الثاني تمحور حول مبادئ حوكمة الشركات، والمحور الثالث احتوى على تحقيق الإفصاح عن القوائم المالية، واعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي وذلك بتطبيق المقياس العالمي (ليكرت الخماسي) والذي يعتبر الأنسب في مثل هذه الدراسات، ولاختبار فرضيات الدراسة سنعتمد على العديد من الأساليب الإحصائية كمعاملات الانحدار البسيط والمتعدد ومعامل الفاكرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة وبعض مقاييس النزعة المركزية، ونريد من هذه الدراسة الوصول إلى بعض النتائج حول مبادئ الحوكمة وأثرها على الإفصاح عن القوائم المالية، ولمعرفة أي الأبعاد لها تؤثر كبير بعملية الإفصاح المالي، وسنقدم في نهاية هذه الدراسة بعض التوصيات لحث إداريين ومسيرين وموظفين بالمديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز (أم البواقي) للتركيز على الأبعاد التي أعطت نتائج ضعيفة.

الكلمات المفتاحية: مبادئ الحوكمة، القوائم المالية، الإفصاح المالي، الشفافية.

تصنيف JEL: G3

#### Abstract:

The issue of governance is one of the most important new topics due to the financial crises that affected many economic companies in the countries of the world, and this is the reason for the necessity to study the principles of governance and its impact on disclosure. The financial data, and we chose a random sample consisting of 40 workers from the Regional Directorate for Electricity and Gas Distribution (Oum El Bouaghi), and this study relied on the questionnaire tool as the first axis included the demographic variables of the study individuals, the second axis on the principles of corporate governance, and the third axis to achieve the disclosure of financial data We have relied in this study on the descriptive and analytical approach, and in order to test the study hypotheses, we will rely on statistical methods such as simple regression coefficients, the study of stability factors in the questionnaire tool, and some central measures. At the end of this study we will present some recommendations to urge the employees of the Regional Directorate for Electricity and Gas Distribution (Oum El Bouaghi) to focus on the dimensions that gave bad results.

**Keywords:** principles of governance, financial statements, financial disclosure.

**JEL classification codes:** G3

<sup>1</sup> المؤلف المرسل، تواتية الطاهر، مخبر الابتكار والهندسة المالية جامعة ام البواقي، البريد .touaitia.tahar@univ-oeb.dz

تمهيد:

لقد أثبتت الانهيارات والفضائح المالية التي طالت كبريات الشركات خلال الآونة الأخيرة في دول العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وروسيا، وأزمة جنوب شرق آسيا فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات والفضائح، وهذا نتيجة التلاعب بمصادقية القوائم المالية وضعف مستوى الرقابة الداخلية ودرجة الإفصاح والشفافية، ومن أبرزها الممارسات المحاسبية الغير سليمة، الأمر الذي دفع الجهات المعنية على المستويين الوطني والدولي إلى إجراء دراسات معمقة لتحديد الأسباب التي كانت وراء حدوث تلك الأزمات والانهيارات، وباعتبار أن نظام حوكمة الشركات هو نظام متكامل للرقابة على الشركة يقوم هذا الأخير على ثلاثة ركائز أساسية تتمثل في إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة فكل منها يساهم بدوره كخط دفاعي اتجاه ممارسات الخدع المحاسبية والاختلاسات المالية لإعادة الثقة في المعلومات المالية الموجهة لخدمة أصحاب المصالح من مستخدميها الداخليين والخارجيين.

## I- الإطار المنهجي للدراسة:

1- مشكلة الدراسة: في ظل هذه المرتكزات ارتأينا أن نعتمد موضوع هذه الدراسة حول أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بصياغة التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لتوفير الإفصاح اللازم عن القوائم المالية لدى الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز - مديرية أم البواقي؟

ويشتق من صميم هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية:

✓ هل يوجد أثر لتطبيق مبدأ وجود إطار فعال ومحكم لحوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية.

✓ هل يوجد أثر لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح لحوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية.

✓ هل يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية.

✓ هل يوجد أثر لتطبيق مبدأ توفير مسؤوليات مجلس الإدارة لحوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية.

2- فرضيات الدراسة: ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على الفرضيات التالية:

✓ الفرضية الرئيسية: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية في الشركة عينة الدراسة".

✓ الفرضية الأولى: "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ وجود إطار فعال ومحكم لحوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية في الشركة عينة الدراسة".

✓ الفرضية الثانية: "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح لحوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية في الشركة عينة الدراسة".

- ✓ **الفرضية الثالثة:** "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية في الشركة عينة الدراسة".
- ✓ **الفرضية الرابعة:** "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ توفير مسؤوليات مجلس الإدارة لحوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية في الشركة عينة الدراسة".
- 3- أسباب اختيار الموضوع: تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:
- ✓ الأهمية التي يحظى بها موضوع حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة؛
- ✓ تماشي الموضوع مع التخصص المدروس بهدف الإحاطة بكافة جوانب التخصص؛
- ✓ المكانة التي أصبحت تتميز بها مثل هذه المواضيع، في ظل انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري، والاختلاسات المالية وهو ما لفت الانتباه إلى إعادة النظر في الأطر الحالية، وبالتالي ضرورة تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية.
- 4- أهداف الدراسة: إن الهدف من معالجتنا لهذا الموضوع ما يلي:
- ✓ الوقوف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات؛
- ✓ مدى تطبيق مبادئ الحوكمة داخل الشركات الجزائرية؛
- ✓ التعرف على مدى مساهمة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في توفير الإفصاح اللازم عن القوائم المالية.
- 5- منهج الدراسة: لإنجاز الدراسة تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغية توفير الأساس النظري للدراسة، ليتم إسقاطها على الشركة محل الدراسة، ومن ثم استخدام المنهج التحليلي لتحديد مختلف ميزات تطبيق مبادئ الحوكمة وكل من الإفصاح عن القوائم المالية، وقصد الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي وذلك لاختبار أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الإفصاح عن القوائم المالية في الجانب التطبيقي، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية باستخدام أداة الاستبيان، واستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي لتحليل نتائج الدراسة واختبار فرضيات البحث من خلال برنامج SPSS.
- 6- مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من إداريين ومسيرين وموظفين بالمديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز (أم البواقي) محل الدراسة الذين تجاوبوا مع الباحثين، وتم تحديد عينة الدراسة من مجتمع الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة، فقد بلغ حجم عينة الدراسة 40 فرد، وتم توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة، واسترداد 38 استمارة وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 5 استبيانات نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 33 استبانة.
- 7- أداة الدراسة: تم في هذه الدراسة اعتماد على الاستبيان من أجل جمع البيانات، وصمم هذا الاستبيان وفقا لأهداف الدراسة وفرضياتها، وتضمن جزاءان، الأول متعلق بالمعلومات الشخصية لعينة الدراسة، أما

الجزء الثاني فقد اشتمل على محورين الأول: يناقش مبادئ حوكمة الشركات، ويتكون من 4 أبعاد وكل بعد يتضمن فقرات حيث يشمل المحور بأكمله على 14 فقرة؛ والثاني: يناقش الحرص على الالتزام بالإفصاح عن القوائم المالية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1): اتجاه درجات السلم حسب مقياس ليكارت الخماسي.

الاتجاه	موافق تماما	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
الدرجات	5	4	3	2	1

المصدر: (عبد الفتاح ، 2007 ، صفحة 240)

## 8- نموذج الدراسة:

- المتغير المستقل: مبادئ حوكمة الشركات.
- المتغير التابع: الالتزام بالإفصاح عن القوائم المالية.

## II- الإطار النظري للدراسة

1- مفهوم، أهداف ومبادئ حوكمة الشركات: تعددت تعاريف الحوكمة حيث لا يوجد تعريف محدد للحوكمة نظراً لارتباط هذا المصطلح بمختلف المصالح، مما يجعلها تتميز بخصائص مختلفة ومن هنا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم وأهداف ومبادئ حوكمة الشركات.

1-1 مفهوم حوكمة الشركات: حوكمة الشركات في الوقت الحالي تستعمل في مختلف المجالات المتعلقة بالأنشطة العامة، في حين أن مصدرها في حدود السياسة وكذلك الإدارة، لكن في الواقع لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين لمفهوم حوكمة الشركات، ويرجع ذلك إلى تداخل العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل ، ( Chantal, 2011, p. 71 ) وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم:

- ✓ حوكمة الشركات هي عبارة عن العلاقات بين مجلس الإدارة والمساهمين والمسيرين ويمكن أن نضيف مراجعي أصحاب المصالح، التي تخضع للرقابة والإشراف؛ (Barnard & Patrick, 2004, p. 105)
- ✓ حوكمة الشركات هي مجموعة القواعد والمبادئ التي تهدف إلى ضبط تصرفات إدارة الشركة لمنعها من الانحراف عن مسارها الصحيح، من خلال تعزيز الشفافية والإفصاح عن المعلومات ومعالجة عدم تماثلها، وتعزيز فكرة المساءلة عن الانحرافات التي قد تحصل من الإدارة، بما يكفل المعاملة العادلة للمساهمين، وإقامة التوازن بين جميع أصحاب المصالح والمحافظة على ديمومة الشركة؛ (أحمد ومحمد، 2015، صفحة 20)
- ✓ يقصد بحوكمة الشركات الإدارة الرشيدة للشركات لتقييم وتحسن الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للشركات من خلال توفير الإرشادات والمقترحات لبورصات الأوراق المالية والمستثمرين والشركات والأطراف

الأخرى، وتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم  
بها ومجموعة أصحاب المصالح الأخرى؛ (أحمد علي ، 2012، صفحة 9)

1-2- أهداف تطبيق مبادئ حوكمة الشركات: تهدف إلى تحقيق: (نصرو وشحاتة ، 2007، صفحة 17)  
✓ العدالة والشفافية في معاملات الشركة وحق المساءلة بما يسمح لكل ذات مصلحة مراجعة الإدارة حيث  
أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد؛  
✓ حماية المساهمين بصفة عامة وتعظيم عائداتهم وذلك بتبني معايير الشفافية في التعامل معهم لمنع حدوث  
الآزمات؛

✓ منع المتاجرة بالسلطة في الشركة، من خلال ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة الإدارة أمام  
المساهمين؛

✓ الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة؛

✓ تحسين الإدارة داخل الشركة والمساعدة على تطوير الاستراتيجيات وزيادة كفاءة الأداء؛

✓ كبح مخالفات الإدارة المحتملة وضمان التناغم بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين؛

✓ تقليل المخاطر المالية والاستثمارية؛

✓ تعميق دور أسواق المال في تنمية المدخرات؛

1-3- مبادئ حوكمة الشركات: ونظرًا للتزايد المستمر الذي يكتسبه مفهوم حوكمة الشركات من اهتمام  
فقد حرصت العديد من المنظمات وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي أصدرت  
عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات باعتبارها المرجع الأساسي للعديد من الممارسات المتعلقة بحوكمة  
الشركات، وتتمثل في:

1-3-1- ضمان وجود إطار فعال ومحكم لحوكمة الشركات: ينص المبدأ الأول من مبادئ منظمة التعاون  
الاقتصادي والتنمية على أنه ينبغي على إطار حوكمة الشركات تشجيع الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن  
يكون متوافقًا مع أحكام القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية  
والتنظيمية والتنفيذية، ولكي يكون هناك ضمان لوجود أساس فعال لحوكمة الشركات هناك. (محمد،  
2006، الصفحات 44-45).

1-3-2- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: يجب أن يكفل إطار أساليب  
ممارسة سلطات الإدارة في الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين  
والمساهمين الأجانب كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة للحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك  
حقوقهم، وأن يتم محاسبة كل من قام بانتهاك هذه الحقوق أو التلاعب بها أو خداع المساهمين.  
(CIPE, OECD, 2004, p. 17)

1-3-3- المعاملة العادلة للمساهمين: تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المساهمين الأجانب، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر، إذ ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال لانتهاك حقوقهم. (أحمد ع.، 2012، صفحة 119)

1-3-4- دور أصحاب المصالح بالنسبة للقواعد المنظمة للحوكمة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة، ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء. (مسعود و خالد ، 8-7 /05/ 2010 ، صفحة 9)

1-3-5- الإفصاح والشفافية: تمثل الإفصاح في الوقت المناسب عن كافة أعمال الشركة بما في ذلك الوضع المادي والأداء والملكية، حيث يتم الإفصاح بطريقة عادلة بين جميع المساهمين في الوقت المناسب، إذ ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي والأداء. (محمد ، مصطفى سليمان ، 2008 ، صفحة 24).

1-3-6- مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامهم الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية واللجان والمصالح ولجنة المراجعة (عبد الحميد و علي ، 25-26/11/2013 ، صفحة 9)، إذ يجب أن يؤكد الإطار العام للحوكمة على مسؤولية مجلس الإدارة في تصميم وتشغيل نظم رقابة فعالة مع التأكيد على مسؤوليته أمام المساهمين وجميع أصحاب المصلحة مع الشركة، ويجب أن يتخذ القرارات السليمة التي تحقق أفضل مصلحة للشركة، وأن يضع الخطط والاستراتيجيات واتخاذ القرارات الصحيحة (Bureau du surintendant des institutions financières Canada, January 2013, p. 4)

2- مفاهيم حول الإفصاح عن القوائم المالية: تتمثل القوائم المالية الأساس الواجب على الشركة الإفصاح عنها وفقا لما جاء في معايير المحاسبة الدولية في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى الإيضاحات، كما تضمنت تلك المعايير متطلبات فيما يخص عرض هذه القوائم، وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث بالإضافة للمعلومات الواجب الإفصاح عنها سواء في صلب هذه القوائم أو في الإيضاحات.

1-1-1- تعريف حول القوائم المالية: يمكن إعطاء العديد من التعاريف للقوائم المالية كما يلي:

1-1-2- تمثل الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في الدفاتر والتي تظهر في دفتر الأستاذ على شكل مجموعة من التقارير، والتقارير ليست هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة للحصول على المعلومات والنتائج للاستفادة بها في اتخاذ القرارات والحكم على نتائج عمليات الشركة وتقييم مركزها المالي". (محمد ع.، 2009 ، صفحة 262)

2-1-2- كما عرفها المعيار المحاسبي رقم (1) IASA على أنها: "التي تلي احتياجات المستخدمين لكي يكون في موقف مناسب يسمح لهم بالمطالبة بتقارير مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم الخاصة من المعلومات المحاسبية، ويجب تطبيقها على هذه النوعية من القوائم المالية المعدة طبقا لمعايير التقارير الدولية." (Franche, 2005, p. 23)

2-1-3- وعرفت أيضا بأنها: "مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابلة للفصل فيما بينها، تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضع المالي وللأداء ولتغير الوضع المالي للشركة عند إقفال الحسابات." (Jean & autres, 2004, p. 12)

2-2- متطلبات تطبيق الحوكمة للإفصاح عن القوائم المالية: من خلال العمل على زيادة درجة الإفصاح والشفافية بما يتلاءم مع المعايير الدولية يجب توفير الشروط التالية: (فورين ، 2010 ، الصفحات 19-20) ✓ إلزام الشركات بنشر تقارير مالية سنوية (ميزانية، حساب أرباح وخسائر، تقرير تدفق نقدي، ... الخ) بالضرورة في فترة لا تتجاوز 10 أيام أو شهر عن انتهاء الفترة، وأن تبين التقارير المالية بوضوح السياسات المحاسبية التي تستعملها الشركة؛

✓ أن تكون التقارير المالية المنشورة لسنتين: السنة الحالية وسنة سابقة للمقارنة؛

✓ التأكيد على إتباع تبويب محاسبي صحيح في طريقة تقديم التقارير المالية (العناوين الرئيسية والفرعية، تسلسل وترتيب عرض العناصر، المجاميع الفرعية والكلية... الخ)، لجعل التقارير المالية سهلة القراءة، مفهومة، غير مضللة، وقابلة للتحليل المالي؛

✓ التأكد من وجود إفصاح مالي كافي في التقارير السنوية وفي التقارير المالية الربعية، خاصة فيما يتعلق بالأرباح الحقيقية الإجمالية وبالأسهم ومعدلات نموها لتلبية متطلبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، للتمكن من عمل تحليل مالي ذو معنى إن ما نراه الآن من إفصاح عن المعلومات، وطرق تبويب في التقارير المالية لكبرى الشركات لا يبعث على الارتياح أبدا، إذ لا يمكن للمحللين من تحديد المركز المالي للشركة، وبالتالي لا يوحى بالكثير من الثقة للمستثمرين الحائزين على وعي استثماري؛

✓ التوصل مع وزارة المالية إلى حل مناسب للتضارب ما بين رغبة إدارة شركات مساهمة في التهرب من ضريبة الدخل وبين ضرورة الإفصاح عن الأرباح الحقيقية لتلبية متطلبات الإفصاح الرسمية وتوفير العوامل الجوهرية لتحليل وتقييم سعر الأسهم في البورصة، فمن المعروف أن أداء الربح الفعلي للأسهم ربعيا مقارنة مع هو متوقع من قبل المحللين الماليين في السوق يعتبر من أهم عوامل تحديد سعر الأسهم في السوق فالمفاجآت السارة في الأرباح ونموها ترفع سعر الأسهم في السوق والمفاجآت غير سارة تخفض سعرها في السوق.

### III- الإطار التطبيقي للدراسة:

#### 1- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

1-1-1 صدق أداة الدراسة: تم تقنين فقرات الاستبيان وذلك للتأكد من صدق فقراته من خلال عنصرين:

1-1-1-1 صدق الاتساق الظاهري للاستبيان: للتحقق من الصدق الظاهري تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين وهم أساتذة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، متخصصين في الإحصاء والمحاسبة، وذلك لإبداء رأيهم في مدى وضوح فقرات الاستبيان ومدى مناسبتها بالإضافة إلى بعض الملاحظات العامة حول الاستبيان، ومدى ملائمة التدرج الخماسي الذي يحدد استجابة أفراد الدراسة إزاء كل محور من محاورها، وبعد إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون من حذف وتعديل صياغة بعض الفقرات وخاصة تلك التي لا تناسب صياغتها مع خصائص العينة.

1-1-2 صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة: بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحثين بتطبيقها ميدانيا على العينة الكلية للدراسة وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بتطبيق الاستبيان على عينة الدراسة، تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبيان والدرجة الكلية للبعد أو المحور التابعة له وذلك من خلال:

#### 1-2-1-1 الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: الحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة

##### جدول رقم (2): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول الحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة

العدد	الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
وجود أساس محكم	1	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء شركتكم.	0,598	0,00
وفعال لمبادئ	2	لدى موظفي شركتكم الدراية الكافية بالضوابط والقوانين الخاصة بالشركة.	0,586	0,00
حوكمة الشركات	3	تتمتع الجهات الإشرافية بالسلطة الكافية للقيام بواجباتها في شركتكم.	0,545	0,01
دور أصحاب المصالح	4	هناك آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح (الزبائن، العمال، الموردین)، ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية شركتكم.	0,566	0,01
	5	تتخذ شركتكم إجراءات كافية لحماية حقوق أصحاب المصالح.	0,512	0,02
	6	يحصل أصحاب المصالح على تعويض عند انتهاك حقوقهم من شركتكم.	0,675	0,00
الإفصاح والشفافية	7	يتم تنظيم اجتماعات دورية بين موظفي شركتكم والإدارة العليا من أجل أخذ رأي الموظفين في طرق تنفيذ العمل، ومقترحاتهم لتحسين الأداء.	0,622	0,00
	8	تحسين درجات الشفافية والإفصاح يؤدي بالضرورة إلى تحسين في عملية اتخاذ القرار بشركتكم.	0,712	0,00
مسؤوليات مجلس الإدارة	9	يتم الإفصاح الكامل عن الأداء المالي لشركتكم بشكل دوري.	0,530	0,002
	10	يتم في شركتكم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وببوت استثناء.	0,402	0,020
	11	بشركتكم يلتزم مجلس الإدارة في اجتماعاته باكتمال النصاب القانوني عند اتخاذه لقراراته.	0,365	0,037
	12	يلتزم مجلس الإدارة بشركتكم بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.	0,720	0,000
	13	يعمل مجلس الإدارة بشركتكم على ضمان خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.	0,503	0,003



دور مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية دراسة حالة الشركة الوطنية للتوزيع  
الكهرباء والغاز – مديرية أم البواقي-

0,000	0,657	تطبيق شركتكم نظام رسمي واضح لترشيح وانتخاب أعضاء مجلس إدارتها.	14
-------	-------	--	----

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS<sub>21</sub>

من خلال الجدول رقم (2) تراوحت معاملات الارتباط الكلية للمجال الذي تنتهي إليه فقرات المحور الأول ما بين 0,365 و 0,720 وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0,05، وهذا يؤكد أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

### 1-2-1-2- الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: الحرص على الإفصاح عن القوائم المالية

جدول رقم (3): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني الحرص على الإفصاح عن القوائم المالية

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تساهم في ومالية سليمة محاسبية نظم تطبيق على شركتكم تعمل المعلومة. عن الإفصاح تحقيق	0,635	0,000
2	إن فائدة القوائم المالية لشركتكم تكمن في مصداقية مضمونها المعلوماتي.	0,741	0,000
3	شركتكم بصفة دورية ومنظمة قوائمها المالية (سداسيا) تنشر ذوي أصحاب المصالح. عليها ليطلع	0,364	0,037
4	في حال نشر القوائم المالية لشركتكم، يتم نشر معلومات توضيحية مرفقة مع هذه القوائم.	0,625	0,000
5	تتوفر بشركتكم قنوات لنشر المعلومات الكافية وبطريقة عادلة لجميع الأطراف التي لها علاقة مع مؤسستكم.	0,375	0,032
6	يقوم بإعداد القوائم المالية في شركتكم كوادر متخصصين من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية.	0,425	0,014
7	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح.	0,473	0,005
8	تتم عملية إعداد القوائم المالية في شركتكم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.	0,415	0,016

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS<sub>21</sub>

من خلال الجدول رقم (3) تراوحت معاملات الارتباط الكلية للمجال الذي تنتهي إليه فقرات المحور الثاني ما بين 0,364 و 0,741 وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0,05، وهذا يؤكد أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

**1-2-** ثبات أداة الدراسة: تم إجراء خطوات الثبات على العينة نفسها بطريقة معامل ألفا كرونباخ، حيث نستعمل هذا المعامل لقياس مدى ثبات أداة الدراسة، وتعتبر قيمته مقبولة إذا كانت 60 % فأكثر وكانت نتائج اختبار ألفا كرونباخ كما يلي:

جدول رقم (4): نتائج اختبار معامل الثبات (معامل ألفا كرونباخ)

المحور	الفقرات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	مبادئ حوكمة الشركات	14	0,613
المحور الثاني	الإفصاح عن القوائم المالية	8	0,632
المجموع	جميع الفقرات	22	0,767

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS<sup>21</sup>

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة مقبولة حيث حصل المحور الأول على نسبة مقدارها (61,3%) وهي نسبة مقبولة، أما المحور الثاني فبلغت (63,2%) وهي كذلك نسبة مقبولة لأنها أكبر من 60% وقد بلغ معامل الثبات لجميع فقرات الاستبيان بشكل عام (76,7%) وهذا ما يعني بأنها قيمة جيدة لثبات الاستبيان ونسبة مقبولة لأغراض التحليل وهذا ما يدل على ثبات أداة الدراسة.

**2-** تحليل ومناقشة نتائج الدراسة: سيتم في هذا المبحث تحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها من خلال تفرغ وتحليل الاستبيان في برنامج SPSS الإحصائي، حيث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS<sup>21</sup>) لإجراء المعالجة الإحصائية اللازمة لوصف خصائص مجتمع الدراسة، كذلك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الأول مبادئ حوكمة الشركات والمحور الثاني الإفصاح عن القوائم المالية، كما تم استخدام الانحدار البسيط والمتعدد لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة والإجابة على الفرضيات.

**1-2-** تحليل خصائص الديموغرافية لعينة الدراسة: تمّ في هذا المطلب التطرق للخصائص والسمات الوظيفية التي يمتاز بها أفراد عينة الدراسة والجدول التالي يبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (5): توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	23	69,70%
	أنثى	10	30,30%
	المجموع	33	100%
العمر	من 20 إلى 30 سنة	7	21,20%
	من 31 إلى 40 سنة	14	42,50%
	من 41 إلى 50 سنة	11	33,30%
	أكبر من 50 سنة	1	3%
	المجموع	33	100%
الدرجة العلمية	ثانوي	14	42,40%

دور مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية دراسة حالة الشركة الوطنية للتوزيع  
الكهرباء والغاز – مديرية أم البواقي-

45,50%	15	جامعي	
12,10%	4	دراسات عليا	
100%	33	المجموع	
24,20%	8	محاسبة	التخصص العملي
15,20%	5	مالية	
27,30%	9	تسيير	
9,10%	3	اقتصاد	
24,20%	8	أخرى	
100%	33	المجموع	
36,40%	12	أقل من 5 سنوات	الخبرة
30,30%	10	من 5 إلى 10 سنوات	
6,10%	2	من 11 إلى 15 سنة	
27,30%	9	أكثر من 15	
100%	33	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS<sup>21</sup>

**2-1-1- الجنس:** من خلال الجدول رقم (5) يتضح لنا توزيع النسب حسب الجنس لأفراد العينة تمثل في نسبة 69,7% ذكور، وما نسبته 30,3% إناث، أي سيطرة الفئة الذكورية على الفئة الأنثوية في التوظيف داخل شركة سونلغاز، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

**2-1-2- العمر:** من خلال الجدول رقم (5) يتضح لنا توزيع النسب حسب العمر لأفراد العينة تمثل فيما نسبته 21,2% عمرهم من 20 إلى 30 سنة، وما نسبته 42,5% عمرهم من 31 إلى 40 سنة، وما نسبته 33,3% عمرهم من 41 إلى 50 سنة، وما نسبته 3% عمرهم من 51 سنة فأكثر، أي أن فئة 31 إلى 40 سنة هي أكثر نسبة توظيف بالشركة، وتدل النتيجة السابقة على التنوع في مستوى أعمار أفراد مجتمع الدراسة، مما يعكس وجود خبرات متنوعة وهذا ما يخدم أهداف الدراسة، والشكل التالي يوضح تنوع فئات العمرية في الشركة:

**2-1-3- المؤهل العلمي:** من خلال الجدول رقم (5) يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة تمثل فيما نسبته 42,4% مؤهلهم العلمي ثانوي، وأن ما نسبته 45,5% مؤهلهم العلمي جامعي، وأن ما نسبته 12,1% مؤهلهم العلمي دراسات عليا، أي أن فئة جامعي هم أكثر نسبة في العينة المستهدفة، وهذا ما يفسر أن أغلب إجابات أفراد العينة تتسم بالموضوعية.

**2-1-4- مجال التخصص العملي:** من خلال الجدول رقم (5) يتضح لنا توزيع النسب حسب مجال التخصص العملي لأفراد العينة تتمثل فيما نسبته 24,2% تخصصهم الحالي بالشركة محاسبة، وما نسبته 15,2% تخصصهم الحالي بالشركة مالية، وأن ما نسبته 27,3% تخصصهم الحالي بالشركة مسيرين، وأن ما

نسبته 9,1% تخصصهم الحالي بالشركة اقتصاد، فيما تتمثل نسبة 24,2% في تخصصات أخرى من (إدارة وتقني وإعلام آلي)، أي أن فئة المحاسبة هي أكثر نسبة في العينة المستهدفة.

**1-2-2- سنوات الخبرة:** من خلال الجدول رقم (5) يتضح لنا توزيع النسب حسب سنوات الخبرة لأفراد العينة تتمثل فيما نسبته 36,4% لفئة أقل من 5 سنوات خبرة، وما نسبته 30,3% لفئة من 5 إلى 10 سنوات خبرة، وما نسبته 6,1% لفئة من 11 إلى 15 سنة وما نسبته 27,3% لفئة أكثر من 15 سنوات خبرة، أي أن فئة أكثر من 10 سنوات خبرة هي أكثر نسبة في العينة المستهدفة، وتدلل هذه النتائج على توفر عامل الخبرة لدى أفراد مجتمع الدراسة، مما يجعلهم قادرين على تكوين آراء إيجابية أو سلبية أكثر دقة اتجاه الموضوع، والشكل التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة:

**2-2-2- تحليل اتجاهات الآراء حول محاور الدراسة:** سنركز في هذا المطلب على تحليل البيانات المتعلقة بتقييم مدى تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح عن القوائم المالية بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز المديرية الجهوية أم البواقي، ونستعرض فيما يلي إجابات أفراد العينة حسب كل محور.

**1-2-2-2- تحليل الآراء لفقرات المحور حول الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات:** لمعرفة مدى الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تم التحقق من تطبيق كل مبدأ وذلك من خلال حوصلة النتائج المتوصل إليها في الجداول التالية:

**1-2-2-1-1- تحليل آراء أفراد العينة لفقرات البعد الأول حول وجود إطار فعال لمبادئ حوكمة الشركات:** لمعرفة مدى الالتزام بتطبيق مبدأ وجود إطار فعال ومحكم لحوكمة الشركات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تم حوصلة النتائج المتوصل إليها في الجدول التالي:

جدول رقم (6): تحليل آراء فقرات البعد الأول: وجود إطار فعال ومحكم لمبادئ حوكمة الشركات

الرقم	الفقرة	التكرار والنسب المئوية	الإجابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاهات الآراء
			غير موافق تماماً	غير موافق	متوسطة	موافق	موافق تماماً			
1	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء شركتكم.	التكرار	0	3	5	20	5	3,82	0,808	موافق
		النسبة (%)	0	9,1	15,2	60,6	15,2			
2	لدى موظفي شركتكم الدراية الكافية بالضوابط والقوانين الخاصة بالشركة.	التكرار	0	1	3	21	8	4,09	0,678	موافق
		النسبة (%)	0	3	9,1	63,6	24,2			
3	تتمتع الجهات الإشرافية بالسلطة الكافية للقيام بواجباتها في شركتكم.	التكرار	0	0	10	19	4	3,82	0,635	موافق
		النسبة (%)	0	0	30,3	57,6	12,1			

دور مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية دراسة حالة الشركة الوطنية للتوزيع  
الكهرباء والغاز – مديرية أم البواقي-

المجموع	3	وجود إطار محكم وفعال لمبادئ حوكمة الشركات	3,909	0,418
---------	---	---	-------	-------

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الاستبيان وبالاعتماد على نتائج SPSS<sup>21</sup>

يتضح من خلال الجدول أعلاه والذي يبين آراء أفراد العينة في البعد الأول والمتعلق بوجود إطار محكم وفعال لمبادئ حوكمة الشركات من خلال كل فقرة التي هي مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي كما يلي: ✓ الفقرة الثانية والتي تنص على "لدى موظفي شركتكم الدراية الكافية بالضوابط والقوانين الخاصة بالشركة"، إذ بلغ المتوسط الحسابي قيمة 4,09 ويعكس ارتفاع هذه القيمة لتوجه مجمل الإجابات إلى درجة الموافق، حيث أن معرفة ووضوح القوانين والضوابط المحددة للمسؤوليات داخل الشركة من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز العدالة بين مختلف الموظفين داخل الشركة، أما بالنسبة للانحراف المعياري فهو 0,678 وهو يدل على تطابق وجهات نظر أفراد عينة الدراسة.

✓ الفقرة الأولى والثانية والثالثة تنصان على التوالي "يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء شركتكم" و"تتمتع الجهات الإشرافية بالسلطة الكافية للقيام بواجباتها في شركتكم"، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهما 3,82 ويعكس ذلك توجه مجمل الإجابات إلى درجة الموافق، حيث أن توفر كل من هاتين الفقرتين من شأنه المساهمة في تحديد المسؤوليات من أجل المساءلة، في حين بلغ الانحراف المعياري لكل منهما على التوالي 0,808 و0,635 وهذا يدل على انسجام معظم إجابات أفراد عينة الدراسة وعدم تشتتها.

بشكل عام يتضح أن متوسط الحسابي الإجمالي للبعد الأول توفر إطار فعال ومحكم لحوكمة الشركات يساوي 3,909 أي أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة ينتمي إلى مجال الموافقة، أما الانحراف المعياري يساوي 0,418 وهو يدل على تطابق وجهات نظر أفراد عينة الدراسة مما يعني أن الشركة محل الدراسة تتوفر على هذا المبدأ.

2-2-1-2- تحليل آراء أفراد العينة لفقرات البعد الثاني: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: لمعرفة مدى الالتزام بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تم حوصلة النتائج المتوصل إليها في الجدول التالي:

جدول رقم (7): تحليل آراء فقرات البعد الثاني: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

الرقم	الفقرة	الإجابة	الانحراف	اتجاهات
-------	--------	---------	----------	---------

الآراء	المعياري	المتوسط الحسابي	موافق تماما	موافق	موافق بدرجة	غير موافق	غير موافق تماما	التكرار والنسبة المئوية	
موافق	0,854	3,67	4	18	7	4	0	التكرار	4 هناك آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح (الزبائن، العمال، الموردين...)، ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية شركتكم.
			12,1	21,1	54,5	12,1	0	النسبة (%)	
موافق	0,795	3,52	2	17	10	4	0	التكرار	5 تتخذ شركتكم إجراءات كافية لحماية حقوق أصحاب المصالح.
			6,1	51,5	30,3	12,1	0	النسبة (%)	
موافق	0,883	3,70	6	14	10	3	0	التكرار	6 يحصل أصحاب المصالح على تعويض عند انتهاك حقوقهم من شركتكم.
			18,2	42,4	30,3	9,1	0	النسبة (%)	
موافق	1,034	3,45	4	14	10	3	2	التكرار	7 يتم تنظيم اجتماعات دورية بين موظفي شركتكم والإدارة العليا من أجل أخذ رأي الموظفين في طرق تنفيذ العمل، ومقترحاتهم لتحسين الأداء.
			12,1	42,4	30,3	9,1	6,1	النسبة (%)	
	0,564	3,583	دور أصحاب المصالح					4	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الاستبيان وبالاعتماد على نتائج SPSS<sup>21</sup>

يتضح من خلال الجدول أعلاه والذي يبين آراء أفراد العينة في البعد الثاني والمتعلق بدور أصحاب المصالح

في حوكمة الشركات من خلال كل فقرة التي هي مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي كما يلي:

✓ الفقرة السادسة والتي تنص على "يحصل أصحاب المصالح على تعويض عند انتهاك حقوقهم من شركتكم"، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها 3,70 وهذا يفسر توجه مجمل إجابات أفراد عينة الدراسة إلى درجة الموافق، ويعكس ذلك أن الشركة تحترم حقوق أصحاب المصالح، في حين بلغ الانحراف المعياري لها 0,883 وهذا ما يفسر انسجام وعدم اختلاف إجابات أفراد عين الدراسة.

✓ الفقرة الرابعة والتي تنص على "هناك آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح (الزبائن، العمال، الموردين...)"، ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية شركتكم"، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها 3,67 وتعكس هذه القيمة توجه معظم إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة موافق، في حين بلغ الانحراف المعياري 0,854 وهو ما يفسر أن عدم اختلاف إجابات أفراد عين الدراسة وعدم اختلافها.

✓ الفقرة الخامسة والتي تنص على "تتخذ شركتكم إجراءات كافية لحماية حقوق أصحاب المصالح"، إذ بلغ المتوسط الحسابي 3,52 وتعكس هذه القيمة أن مجمل إجابات أفراد العينة متوجهة نحو درجة موافق، في حين بلغ الانحراف المعياري 0,795 وهو ما يفسر انسجام إجابات أفراد عين الدراسة وعدم اختلافها.

دور مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية دراسة حالة الشركة الوطنية للتوزيع  
الكهرباء والغاز – مديرية أم البواقي-

✓ الفقرة السابعة والتي تنص على "يتم تنظيم اجتماعات دورية بين موظفي شركتكم والإدارة العليا من أجل أخذ رأي الموظفين في طرق تنفيذ العمل، ومقترحاتهم لتحسين الأداء"، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها 3,45 وتفسر هذا القيمة أن مجمل إجابات أفراد العينة بدرجة موافق، في حين بلغ الانحراف المعياري 1,034 وهذا يدل على اختلاف وتشتت آراء أفراد العينة حول هذه الفقرة.

بشكل عام يتضح أن متوسط الحسابي الإجمالي للبعد الثاني دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات يساوي 3,583 أي أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة ينتمي إلى مجال الموافقة، أما الانحراف المعياري يساوي 0,564 وهو يدل على تطابق وجهات نظر أفراد العينة الدراسة مما يعني أن الشركة محل الدراسة تتوفر على هذا المبدأ.

3-2-1-2- تحليل آراء أفراد العينة لفقرات البعد الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة الشركات:

لمعرفة مدى الالتزام بتطبيق مبدأ توفر مقومات الإفصاح والشفافية، تم حوصلة النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (8): تحليل آراء فقرات البعد الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة الشركات

الرقم	الفقرة	الإيجابية						التكرار وانسب المنوية		
		متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاهات الآراء	موافق تماما	موافق	موافق بدرجة متوسطة		غير موافق	غير تماما موافق
8	تحسين درجات الشفافية والإفصاح يؤدي بالضرورة إلى تحسين في عملية اتخاذ القرار بشركتكم.	3,94	0,788	موافق	8	16	8	1	0	
					24,2	48,5	24,2	3,1	0	
9	يتم الإفصاح الكامل عن الأداء المالي لشركتكم بشكل دوري.	4,21	0,650	موافق تماما	11	18	4	0	0	
					33,3	54,5	12,1	0	0	
10	يتم في شركتكم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.	3,85	0,619	موافق	3	23	6	1	0	
					9,1	69,7	18,2	3	0	
المجموع	3	4	0,399		توفر مقومات الإفصاح والشفافية					

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الاستبيان والاعتماد على نتائج SPSS<sup>21</sup>

**التعليق:** يتضح من خلال الجدول أعلاه والذي يبين آراء أفراد العينة في البعد الثالث والمتعلق بتوفر مقومات الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات من خلال كل فقرة التي هي مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي كما يلي:

✓ الفقرة التاسعة والتي تنص على " يتم الإفصاح الكامل عن الأداء المالي لشركتكم بشكل دوري"، إذ بلغ المتوسط الحسابي 4,21 وهذا ما يفسر توجه مجمل إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة موافق تماما، ذلك لأهمية المعلومات المنشورة سواء بالنسبة لذوي المصلحة أو للشركة ذاتها، في حين بلغ الانحراف المعياري 0,650 وهذا يدل أن أغلب أفراد عينة الدراسة متفقين في وجهات النظر.

✓ الفقرة الثامنة والتي تنص على " تحسين درجات الشفافية والإفصاح يؤدي بالضرورة إلى تحسين في عملية اتخاذ القرار بشركتكم"، إذ بلغ المتوسط الحسابي 3,94 ويفسر هذا توجه مجمل إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة موافق في حين بلغ الانحراف المعياري 0,788 ويدل هذا على أن أغلب أفراد عينة الدراسة متفقين حول إجابات المتعلقة بهذه الفقرة.

✓ الفقرة العاشرة والتي تنص على " يتم في شركتكم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء"، بمتوسط قدر ب 3,85 تفسر هذه القيمة توجه الإجابات نحو درجة موافق ويعكس الإفصاح الكامل عن بنود الميزانية وذلك لرغبة القائمين على الشركة بإعطاء معلومات كافية عن بعض البنود والتي تبين تفصيلات عن مختلف الدورات في الشركة، في حين بلغ الانحراف المعياري 0,619 وهذا ما يفسر انسجام إجابات أفراد عينة الدراسة.

بشكل عام يتضح أن متوسط الحسابي الإجمالي للبعد الثالث توفر مقومات الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة الشركات يساوي 4 أي أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة ينتمي لمجال درجة موافقة، أما الانحراف المعياري يساوي 0,399 وهو يدل على تطابق كبير لوجهات نظر أفراد العينة الدراسة مما يعني أن الشركة محل الدراسة تتوفر على هذا المبدأ بقدر كبير.

**4-2-1-2- تحليل آراء أفراد العينة لفقرات البعد الرابع:** توفر مسؤوليات مجلس الإدارة لمبادئ حوكمة الشركات:

لمعرفة مدى الالتزام بتطبيق مبدأ توفر مسؤوليات مجلس الإدارة لمبادئ حوكمة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تم حوصلة النتائج المتوصل إليها في الجدول التالي:

**جدول رقم (9):** تحليل آراء فقرات البعد الرابع: توفر مسؤوليات مجلس الإدارة لمبادئ حوكمة الشركات

الرقم	الفقرة	الإجابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاهات الآراء
		التكرار وانسب المنوية	تماما	غير موافق	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة			
			موافق تماما	موافق					



دور مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية دراسة حالة الشركة الوطنية للتوزيع  
الكهرباء والغاز – مديرية أم البواقي-

موافق	0,619	3,85	4	20	9	0	0	التكرار	بشركتكم يلتزم مجلس الإدارة في اجتماعاته باكتمال النصاب القانوني عند اتخاذه لقراراته.	11
			12,1	60,6	27,3	0	0	النسبة (%)		
موافق	0,712	3,52	3	12	17	1	0	التكرار	يلتزم مجلس الإدارة بشركتكم بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.	12
			9,1	36,4	51,5	3	0	النسبة (%)		
موافق	0,906	3,48	3	15	11	3	1	التكرار	يعمل مجلس الإدارة بشركتكم على ضمان خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.	13
			9,1	45,5	33,3	9,1	3	النسبة (%)		
موافق	0,969	3,58	4	17	7	4	1	التكرار	تطبق شركتكم نظام رسمي واضح لترشيح وانتخاب أعضاء مجلس إدارتها.	14
			3	12,1	21,2	51,5	3	النسبة (%)		
			توفر مسؤوليات مجلس الإدارة					4	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الاستبيان والاعتماد على نتائج SPSS<sub>21</sub>

**التعليق:** يتضح من خلال الجدول أعلاه والذي يبين آراء أفراد العينة في البعد الرابع والمتعلق بتوفر مسؤوليات مجلس الإدارة لحوكمة الشركات من خلال كل فقرة التي هي مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي كما يلي:

✓ الفقرة الحادية عشر والتي تنص على " بشركتكم يلتزم مجلس الإدارة في اجتماعاته باكتمال النصاب القانوني عند اتخاذه لقراراته "، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3,85 ويعكس ارتفاع هذه القيمة لتوجه مجمل الإجابات إلى درجة الموافق ويعكس ذلك مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات، في حين بلغ الانحراف المعياري 0,619 وهو ما يفسر انسجام وعدم اختلاف إجابات أفراد عينة الدراسة.

✓ الفقرة الرابعة عشر " تطبق شركتكم نظام رسمي واضح لترشيح وانتخاب أعضاء مجلس إدارتها"، إذ بلغ المتوسط الحسابي 3,58 وتعكس هذه القيمة توجه مجمل إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة موافق، في حين بلغ الانحراف المعياري 0,969 وهو ما يفسر تشتت واختلاف آراء أفراد عينة الدراسة حول هذه الفقرة.

✓ الفقرة الثانية عشر والتي تنص على " يلتزم مجلس الإدارة بشركتكم بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,52 وتعكس هذه القيمة توجه مجمل

إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة موافق، في حين بلغ الانحراف المعياري 0,712 ويفسر مجمل آراء أفراد عينة الدراسة منسجمة.

✓ الفقرة الثالثة عشر والرابعة عشر واللذان تنصان على " يعمل مجلس الإدارة بشركتكم على ضمان خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,48 وتعكس هذه القيمة توجه مجمل إجابات أفراد العينة نحو درجة الموافق، في حين بلغ الانحراف المعياري 0,906 وهذا يدل اختلاف وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه الفقرة.

بشكل عام يتضح أن متوسط الحسابي الإجمالي للبعد الرابع توفر مسؤوليات مجلس الإدارة يساوي 3,606 أي أن مجمل إجابات أفراد عينة الدراسة ينتمي لمجال درجة موافقة، أما الانحراف المعياري يساوي 0,467 وهو يدل على تطابق لوجهات نظر أفراد العينة الدراسة مما يعني أن الشركة محل الدراسة تتوفر على هذا المبدأ.

## 2-2-2- تحليل آراء أفراد العينة لفقرات المحور الثاني: الحرص على الإفصاح عن القوائم المالية:

لمعرفة مدى تحقق الحرص على الإفصاح عن القوائم المالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تم حوصلة النتائج المتوصل إليها في الجداول التالية:

جدول رقم (10): تحليل آراء فقرات المحور الثاني: الحرص على الإفصاح عن القوائم المالية

الرقم	الفقرة	الإجابة						التكرار والنسبة المئوية
		توافقاً	موافق	بدرجة توافق	غير موافق	غير موافق	توافقاً	
15	تعمل شركتكم على تطبيق نظم محاسبية ومالية سليمة تساهم في تحقيق الإفصاح عن المعلومة.	6	19	6	1	1	التكرار	
		18,2	57,6	18,2	3	3	النسبة (%)	
16	إن فائدة القوائم المالية لشركتكم تكمن في مصداقية مضمونها المعلوماتي.	6	19	7	1	0	التكرار	
		18,2	57,6	21,2	3	0	النسبة (%)	
17	تنشر شركتكم بصفة دورية ومنتظمة قوائمها المالية (سداسيا) ليطلع عليها ذوي أصحاب المصالح.	8	23	2	0	0	التكرار	
		24,2	69,7	69,7	6,1	0	النسبة (%)	
18	في حال نشر القوائم المالية لشركتكم، يتم نشر معلومات	4	17	7	5	0	التكرار	
		12,1	51,5	21,5	15,2	0	النسبة (%)	

دور مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية دراسة حالة الشركة الوطنية للتوزيع  
الكهرباء والغاز - مديرية أم البواقي-

								توضيحية مرفقة مع هذه القوائم.		
موافق بدرجة متوسطة	0,699	3,36	0	16	13	4	0	التكرار	تتوفر بشركتكم قنوات لنشر المعلومات الكافية وبطريقة عادلة لجميع الأطراف التي لها علاقة مع شركتكم.	19
			0	48,5	39,4	12,1	0	النسبة (%)		
موافق	0,839	3,73	4	20	5	4	0	التكرار	يقوم بإعداد القوائم المالية في شركتكم كوادر متخصصين من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية.	20
			12,1	60,6	15,2	12,1	0	النسبة (%)		
موافق بدرجة متوسطة	0,708	3,24	0	13	15	5	0	التكرار	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح.	21
			0	39,4	45,5	15,2	0	النسبة (%)		
موافق بدرجة متوسطة	0,895	3,36	1	17	9	5	1	التكرار	تتم عملية إعداد القوائم المالية في شركتكم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.	22
			3	51,5	27,3	15,2	3	النسبة (%)		
0,412		3,655	الحرص على الإفصاح عن القوائم المالية					8	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الاستبيان وبالاعتماد على نتائج SPSS<sup>21</sup>

يتضح من خلال الجدول أعلاه والذي يبين آراء أفراد العينة حول المحور الثاني والمتعلق بالحرص على الإفصاح القوائم المالية من خلال كل فقرة التي هي مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي كما يلي:  
✓ الفقرة السابعة والتي تنص على " تنشر شركتكم بصفة دورية ومنتظمة قوائمها المالية (سداسيا) ليطلع عليها ذوي أصحاب المصالح " بمتوسط قدر ب 4,18 تفسر هذه القيمة توجه الإجابات نحو درجة موافق عالية وذلك لوعي مسيرين والمسؤولين بالشركة بأهمية المعلومات المنشورة سواء بالنسبة لذوي المصلحة أو للشركة ذاتها، أما الانحراف المعياري بلغت قيمته 0,528 وتفسر هذه القيمة تطابق وتوافق وجهات النظر بالنسبة لأفراد العينة.

✓ الفقرة السادسة عشر والتي تنص على "إن فائدة التقارير المالية تكمن في مصداقية مضمونها المعلوماتي" بمتوسط قدر ب 3,91 وتفسر هذه القيمة توجه الإجابات نحو درجة الموافق ويعكس ذلك أهمية مصداقية المعلومة التي تتضمنها القوائم المالية بما يسمح من قراءتها قراءة سليمة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ 0,723 ويفسر هذا أن أغلب إجابات أفراد العينة منسجمة وغير مختلفة.

✓ الفقرة الخامسة عشر والتي تنص على " تعمل شركتكم على تطبيق نظم محاسبية ومالية سليمة تساهم في تحقيق الإفصاح عن المعلومة " بمعدل متوسط بلغت قيمته 3,85 ويمكن تفسير ارتفاع هذه القيمة

لتوجه إجابات المستجوبين لدرجة الموافق ويرجع تحقيق هذه القيمة الايجابية للتطبيق الجيد والسليم لمبادئ المحاسبية مما دعم حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، أما الانحراف المعياري فبلغ 0,870 وهو ما يفسر معظم آراء أفراد العينة متفقين.

✓ الفقرة عشرين والثانية وعشرين: واللذان تنصان على "يقوم بإعداد القوائم المالية في شركتكم كوادر متخصصين من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية" و" تتم عملية إعداد القوائم المالية في شركتكم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما على التوالي 3,73 و 3,36 تفسر هذه القيمة الأول توجه الإجابات نحو درجة موافق أما الثانية موافق بدرجة متوسطة بنسبة عالية أي بالتقريب موافق وهذا يعني أن الشركة تعمل في طريق إعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، ويقوم بإعداد المعلومات المحاسبية في الشركة كوادر متخصصين من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية، في حين بلغ الانحراف المعياري لكل منهما 0,839 و 0,895 وهو ما يدل على انسجام مجمل إجابات أفراد العينة حول هاتين الفقرتين.

✓ الفقرة الثامنة عشر والتي تنص على " في حال نشر القوائم المالية لشركتكم، يتم نشر معلومات توضيحية مرفقة مع هذه القوائم"، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها قيمة 3,61 ويفسر هذا توجه مجمل إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة موافق، ذلك أن المعلومات المحاسبية تعد حسب المعايير المحاسبية الدولية، في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري 0,899 وهذا ما يدل على انسجام مجمل إجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة.

✓ الفقرة التاسعة عشر والتي تنص على "توفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وبطريقة عادلة لجميع الأطراف ذات العلاقة" بمتوسط قدر ب 3,36 وتفسر هذه القيمة توجه الإجابات نحو درجة موافق بدرجة متوسطة ويعكس ذلك توفر قنوات لنشر المعلومات بما يدعم عملية الإفصاح، في حين بلغ قيمة الانحراف المعياري 0,699 أن أغلب أفراد عينة الدراسة متفقين حول إجابات المتعلقة بهذه الفقرة.

✓ الفقرة واحد وعشرين والتي تنص على " يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح" حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,24 تفسر هذه القيمة بتوجه إجابات هذه الفقرة لدرجة موافق بدرجة متوسطة ويفسر ذلك بالتحلي نوع ما بخاصية الحياد وعدم التحيز لأي طرف، في حين بلغ الانحراف المعياري 0,708 ويفسر هذا أن أغلب إجابات أفراد العينة غير مختلفة.

بشكل عام يتضح أن متوسط الحسابي الإجمالي لهذا المحور الإفصاح عن القوائم المالية يساوي 3,606 أي أن مجمل إجابات أفراد عينة الدراسة ينتهي لمجال درجة موافقة وهو ما يؤكد رضا غالبية أفراد

دور مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية دراسة حالة الشركة الوطنية للتوزيع  
الكهرباء والغاز – مديرية أم البواقي-

عين الدراسة، أما الانحراف المعياري يساوي 0,467 وهو يدل على تطابق لوجهات نظر أفراد العينة الدراسة مما يعني أن الشركة محل الدراسة تتوفر على الإفصاح عن القوائم المالية.

**3- اختبار الفرضيات:** لإيجاد أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية والتي شكلت في الأساس مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، سيتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام الانحدار البسيط والمتعدد وتحليل التباين بين المتغيرات المستقلة (مبادئ حوكمة الشركات) وكل من المتغير التابع (الإفصاح عن القوائم المالية) في الدراسة بغية إثبات أو نفي الفرضيات المتعلقة بالدراسة.

**3-1- اختبار الفرضية الأولى:** والتي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ وجود إطار محكم وفعال لحوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية بالشركة عينة الدراسة"، من خلال تحليل الانحدار البسيط بين المتغير المستقل مبدأ وجود إطار محكم وفعال لحوكمة الشركات والمتغير التابع الإفصاح عن القوائم المالية حسب الجداول:

جدول رقم (11): تحليل نتائج الانحدار البسيط لمبدأ وجود إطار محكم وفعال لحوكمة الشركات والإفصاح عن القوائم المالية

الأخطاء التقديرية Erreur standard de l'estimation	معامل التحديد المصحح R-deux ajusté	معامل التحديد R <sup>2</sup> R-deux	معامل الارتباط R	النموذج Modèle
0,315	0,617	0,629	0,793	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS<sub>21</sub>

من خلال الجدول رقم (11) تشير النتائج أن معامل الارتباط 0,793 ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين مبدأ توفر إطار فعال ومحكم لحوكمة الشركات والإفصاح عن القوائم المالية، كما أن معامل التحديد بلغ 0,629 وهذا يعني أن مبدأ توفر إطار فعال ومحكم لحوكمة الشركات يفسر ما مقداره 62,9% من التغيرات التي تحدث في الإفصاح عن القوائم المالية والباقي (37,1%) يرجع لعوامل أخرى.

جدول رقم (12): جدول تحليل التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحيّة النموذج للفرضية الأولى

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	3,420	1	3,420	52,523	0,000
الخطأ	2,019	31	0,065		
المجموع الكلي	5,438	32			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS<sub>21</sub>

من خلال النتائج الواردة في الجدول (12) تبين جودة وصلاحيّة النموذج لاختبار الفرضية الأولى حيث يلاحظ من تحليل التباين ANOVA أن قيمة (F) المحسوبة (52,523) بقيمة احتمالية (sig=0,000)، وهي

أقل من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية جودة وصلاحية النموذج، ويتضح مما سبق أن المتغير المستقل هو مبدأ توفر إطار فعال ومحكم لحوكمة الشركات في هذا النموذج يفسر ما مقدار 62,9% من التباين في المتغير التابع المتمثل في الإفصاح عن القوائم المالية، وهي قوة تفسيرية مقبولة نسبياً، مما يدل على أن هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمبدأ توفر إطار فعال ومحكم لحوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية وبناء على ذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

جدول رقم (13): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لمبدأ وجود إطار محكم وفعال لحوكمة الشركات

مستوى الدلالة Sig	T	Coefficients Standardisés	Coefficients non Standardisés		النموذج Modèle	
		المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية	معاملات $\beta$ المتغيرات		
0,163	1,429		Erreur standard الخطأ المعياري	0,423	0,605	(constante) الثابت
0,000	7,247	0,793	Bêta	0,108	0,780	1 توفر إطار محكم وفعال لحوكمة الشركات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS<sub>21</sub>

من الجدول رقم (13) تشير النتائج إلى أن مبدأ توفر إطار فعال ومحكم لحوكمة الشركات له أثر معنوي في الإفصاح عن القوائم المالية، حيث يتبين أن تطبيق المبدأ الأول له أثر معنوي ذو دلالة إحصائية وبشكل إيجابي في الإفصاح عن القوائم المالية ( $\beta_1 = 0,780$ ؛  $\alpha \leq 0.05$ )، هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على معنوية المعلمات ومن خلال الجدول أعلاه يمكن أيضاً كتابة معادلة الانحدار كما يلي:

$$Y = 0,605 + 0,780X$$

حيث:

X : تطبيق مبدأ توفر إطار فعال ومحكم لحوكمة الشركات.

Y : الإفصاح عن القوائم المالية.

✓  $\beta_0 = 0,605$  ويفسر هذا أن الإفصاح عن القوائم المالية (المتغير التابع) يكون قيمته 0,605 عندما لا

يتواجد مبدأ توفر إطار فعال ومحكم لحوكمة الشركات (المتغير المستقل)، وفي حين بلغت  $\text{Sig} = 0,163 > 0,05$

وهو ما يفسر عدم معنوية  $\beta_0$ .

دور مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية دراسة حالة الشركة الوطنية للتوزيع  
الكهرباء والغاز – مديرية أم البواقي-

✓  $\beta_1 = 0,780$  ويفسر هذا أن كلما يزيد تطبيق مبدأ توفر إطار فعال ومحكم لحوكمة الشركات (المتغير المستقل) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإفصاح عن القوائم المالية (المتغير التابع) بقيمة 0,780، وفي حين بلغ  $\text{Sig} = 0,000$  وهي أصغر من 0,05، وهو ما يفسر معنوية  $\beta_1$ . وبصفة عامة بما أن مستوى الدلالة  $\text{Sig} = 0,000$ ، وهو أقل من 0,05، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$ ، ومنه نستنتج صحة الفرضية الأولى التي تنص على: "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ وجود إطار محكم وفعال لحوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية في الشركة عينة الدراسة".

3-2- اختبار الفرضية الثانية: والتي تنص على "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية بالشركة"، من خلال تحليل الانحدار البسيط بين المتغير المستقل مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات والمتغير التابع الإفصاح عن القوائم المالية من خلال الجداول:

جدول رقم (14): تحليل نتائج الانحدار البسيط لمبدأ دور أصحاب المصالح والإفصاح عن القوائم المالية

الأخطاء التقديرية Erreur standard de l'estimation	معامل التحديد المصحح R-deux ajusté	معامل التحديد R-deux R <sup>2</sup>	معامل الارتباط R	النموذج Modèle
0,406	0,027	0,058	0,240	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS<sub>21</sub>

من خلال الجدول رقم (14) تشير النتائج أن معامل الارتباط 0,240 مما يدل على وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين مبدأ دور أصحاب المصالح لحوكمة الشركات والإفصاح عن القوائم المالية، كما أن معامل التحديد بلغ 0,058 وهذا يعني أن مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات يفسر ما مقداره 5,8% من التباين والتغيرات التي تحدث في الإفصاح عن القوائم المالية، والباقي 94,2% يرجع لعوامل أخرى.

جدول رقم (15): جدول تحليل التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحيّة النموذج للفرضية الثانية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	0,314	1	0,314	1,902	0,178
الخطأ	5,124	31	0,165		
المجموع الكلي	5,438	32			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS<sub>21</sub>

من خلال الجدول رقم (15) تبين أن النموذج غير صالح لاختبار الفرضية الثانية حيث يلاحظ من تحليل التباين ANOVA أن قيمة (F) المحسوبة (1,902) بقيمة احتمالية (sig=0,178) وهي أكبر من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية جودة وصلاحيّة النموذج.

جدول رقم (16): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لمبدأ دور أصحاب المصالح لحوكمة الشركات

مستوى الدلالة Sig	T	Coefficients Standardisés	Coefficients non Standardisés		النموذج Modèle
		المعاملات المعيارية Bêta	Erreur standard الخطأ المعياري	معاملات β المتغيرات	
0,000	6,559		0,461	3,026	(constante) الثابت
0,178	1,379	0,240	0,127	0,176	مبدأ دور أصحاب المصالح

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS<sub>21</sub>

من خلال الجدول رقم (16) تشير النتائج إلى أن مبدأ دور أصحاب المصالح لحوكمة الشركات ليس له أثر معنوي في الإفصاح عن القوائم المالية حيث يتبين أن ( $\beta_1=0,176$ ;  $\alpha > 0.05$ )، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية البديلة  $H_1$  ونقبل الفرضية الصفرية  $H_0$  والتي تنص على عدم معنوية  $\beta_1$  ومن خلال الجدول أعلاه يمكن أيضا كتابة معادلة الانحدار كما يلي:

$$Y=3,026+0,176X$$

حيث:

X : تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح لحوكمة الشركات.

Y : الإفصاح عن القوائم المالية.

✓  $3,026=\beta_0$  ويفسر هذا أن الإفصاح عن القوائم المالية (المتغير التابع) يكون قيمته 3,026 عندما لا يتواجد مبدأ دور أصحاب المصالح لحوكمة الشركات (المتغير المستقل)، وفي حين بلغت  $Sig=0,000 < 0,05$  وهو ما يفسر معنوية  $\beta_0$ .

✓  $0,176=\beta_1$  ويفسر هذا أن كلما يزيد تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح لحوكمة الشركات (المتغير المستقل) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإفصاح عن القوائم المالية (المتغير التابع) بقيمة 0,176، وفي حين أن  $Sig=0,178 > 0,05$  وهي أكبر من 0,05، وهو ما يفسر عدم معنوية  $\beta_1$ .

وبصفة عامة يتبين أن قيمة Sig تساوي 0,178 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض  $H_1$  ونقبل الفرضية الصفرية  $H_0$  القائلة: " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ دور أصحاب



دور مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية دراسة حالة الشركة الوطنية للتوزيع  
الكهرباء والغاز – مديرية أم البواقي-

المصالح في حوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية في الشركة عينة الدراسة"، ومنه نستنتج  
نفي صحة الفرضية الثانية.

3-3- اختبار الفرضية الثالثة: والتي تنص على "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ  
الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية"، من خلال تحليل  
الانحدار البسيط بين المتغير المستقل مبدأ توفر مقومات الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة الشركات  
والمتغير التابع الإفصاح عن القوائم المالية من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (17): تحليل نتائج الانحدار البسيط لمبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات والإفصاح  
عن القوائم المالية

الأخطاء التقديرية Erreur standard de l'estimation	معامل التحديد المصحح R-deux ajusté	معامل التحديد R <sup>2</sup> R-deux	معامل الارتباط R	النموذج Modèle
0,287	0,513	0,529	0,727	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS<sub>21</sub>

من خلال الجدول رقم (17) تشير النتائج أن معامل الارتباط 0,727 وهو ما يفسر على وجود علاقة  
ارتباط طردية قوية بين مبدأ الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة والإفصاح عن القوائم المالية، كما أن  
معامل التحديد بلغ 0,529 وهذا يعني أن مبدأ الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة يفسر ما مقداره  
52,9% من التغيرات في الإفصاح عن القوائم المالية، والباقي 47,1% يرجع لعوامل أخرى.

جدول رقم (18): جدول تحليل التباين ANOVA لاختبار جودة وصلاحيّة النموذج للفرضية الثالثة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	2,875	1	2,875	34,768	0,000
الخطأ	2,563	31	0,083		
المجموع الكلي	5,438	32			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS<sub>21</sub>

من خلال النتائج الواردة في الجدول (18) تبين جودة وصلاحيّة النموذج لاختبار الفرضية الثالثة حيث  
يلاحظ من تحليل التباين ANOVA أن قيمة (F) المحسوبة (34,768) بقيمة احتمالية (sig = 0,000)، وهي  
أقل من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي  
تنص على معنوية جودة وصلاحيّة النموذج، مما يدل على أن هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمبدأ  
الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية وبناء على ذلك نرفض الفرضية  
الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

جدول رقم (19): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لمبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات

مستوى الدلالة Sig	T	Coefficients Standardisés	Coefficients non Standardisés		النموذج Modèle
		المعاملات المعيارية	Erreur standard الخطأ المعياري	معاملات B المتغيرات	
0,209	1,282		0,511	0,655	(constante) الثابت
0,000	5,896	0,727	0,127	0,750	1 مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS<sup>21</sup>

من خلال الجدول أعلاه الذي يشير إلى أن مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات له أثر في الإفصاح عن القوائم المالية حيث تبين النتائج ( $\alpha \leq 0.05$ ;  $\beta = 0,750$ )، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  والتي تنص على معنوية المعلمات، ومن خلال الجدول أعلاه يمكن أيضا كتابة معادلة الانحدار كما يلي:

$$Y = 0,655 + 0,750X$$

حيث:

X : تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة الشركات.

Y : الإفصاح عن القوائم المالية.

✓  $\beta_0 = 0,655$  ويفسر هذا أن الإفصاح عن القوائم المالية (المتغير التابع) يكون قيمته 0,605 عندما

لا يطبق مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات (المتغير المستقل)، وفي حين بلغت Sig =

$0,209 > 0,05$  وهو ما يفسر عدم معنوية  $\beta_0$ .

✓  $\beta_1 = 0,750$  ويفسر هذا أن كلما يزيد تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات (المتغير

المستقل) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإفصاح عن القوائم المالية (المتغير التابع) بقيمة 0,780، وفي حين

أن Sig = 0,000 وهي أصغر من 0,05، وهو ما يفسر معنوية  $\beta_1$ .

وبصفة عامة بما أن مستوى الدلالة Sig = 0,000، وهو أقل من 0,05 ( $Sig \leq 0.05$ ) نرفض الفرضية

الصفرية ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$ ، نستنتج صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على: "يوجد أثر ذو

دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ توفر مقومات الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح

عن القوائم المالية في الشركة عينة الدراسة".

دور مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية دراسة حالة الشركة الوطنية للتوزيع  
الكهرباء والغاز – مديرية أم البواقي-

2-4- اختبار الفرضية الرابعة: والتي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ توفير مسؤوليات مجلس الإدارة لمبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية"، من خلال تحليل الانحدار البسيط بين المتغير المستقل توفير مسؤوليات مجلس الإدارة لمبادئ حوكمة الشركات مبدأ والمتغير التابع الإفصاح عن القوائم المالية من خلال الجداول:

جدول رقم (20): تحليل نتائج الانحدار البسيط لمبدأ توفير مسؤوليات مجلس الإدارة لمبادئ حوكمة الشركات والإفصاح عن القوائم المالية

النموذج Modèle	معامل الارتباط R	معامل التحديد R <sup>2</sup> R-deux	معامل التحديد المصحح R-deux ajusté	الأخطاء التقديرية Erreur standard de l'estimation
1	0,302	0,091	0,062	0,399

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS<sup>21</sup>

من خلال الجدول رقم (20) تشير النتائج أن معامل الارتباط 0,302 وهو يدل على وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين مبدأ توفير مسؤوليات مجلس الإدارة لمبادئ حوكمة والإفصاح عن القوائم المالية، كما أن معامل التحديد بلغ 0,091 وهذا يعني أن مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات يفسر ما مقداره 9,1% من التباين في الإفصاح عن القوائم المالية، والباقي 90,1% ترجع لعوامل أخرى.

جدول رقم (21): جدول تحليل التباين للانحدار البسيط ANOVA لاختبار جودة صلاحية النموذج للفرضية الرابعة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	0,495	1	0,495	3,107	0,088
الخطأ	4,943	31	0,159		
المجموع الكلي	5,438	32			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS<sup>21</sup>

من خلال الجدول رقم (21) تبين أن النموذج غير صالح لاختبار الفرضية الأولى، حيث يلاحظ من تحليل التباين ANOVA أن قيمة (F) المحسوبة (3,107) بقيمة احتمالية (sig=0,088) وهي أكبر من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم معنوية جودة صلاحية النموذج.

جدول رقم (22): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة لحوكمة الشركات

النموذج Modèle	Coefficients non Standardisés المعاملات غير المعيارية	Coefficients Standardisés المعاملات المعيارية	T	Sig مستوى الدلالة

		Bêta	Erreur standard الخطأ المعياري	معاملات B المتغيرات		
0,000	4,915		0,549	2,696	(constante) الثابت	1
0,088	1,763	0,302	0,151	0,266	مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS<sub>21</sub>

من الجدول رقم (22) نتائج تحليل الانحدار البسيط الذي يشير إلى أن مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة لحوكمة الشركات ليس له أثر معنوي في الإفصاح عن القوائم المالية، حيث تبين أن  $\beta_1=0,266$ ؛  $(\alpha \leq 0.05)$  وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية البديلة  $H_1$  ونقبل الفرضية الصفرية  $H_0$  والتي تنص على عدم معنوية  $\beta_1$ ، ومن خلال الجدول أعلاه يمكن أيضا كتابة معادلة الانحدار كما يلي:

$$Y=2,696+0,266X$$

حيث:

X : تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة لحوكمة الشركات.

Y : الإفصاح عن القوائم المالية.

$\beta_0=2,696$  ✓ ويفسر هذا أن الإفصاح عن القوائم المالية (المتغير التابع) يكون قيمته 2,696 عندما لا يتواجد مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة لحوكمة الشركات (المتغير المستقل)، وفي حين بلغت قيمة  $Sig = 0,000$  وهي أقل من 0,05 وهو ما يفسر معنوية  $\beta_0$ .

$\beta_1=0,266$  ✓ ويفسر هذا أن كلما يزيد تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح لحوكمة الشركات (المتغير المستقل) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإفصاح عن القوائم المالية (المتغير التابع) بقيمة 0,266، وفي حين أن  $Sig = 0,088$  وهي أكبر من 0,05، وهو ما يفسر عدم معنوية  $\beta_1$ .

وبصفة عامة يتبين أن قيمة  $Sig$  تساوي 0,088 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$  القائلة: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ توفر مسؤوليات مجلس الإدارة لمبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية في الشركة عينة الدراسة"، ومنه نستنتج نفي صحة الفرضية الرابعة.

3-5- اختبار الفرضية الرئيسية: والتي تنص على "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الحوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية"، من خلال تحليل الانحدار البسيط بين المتغير المستقل لمبادئ حوكمة الشركات والمتغير التابع الإفصاح عن القوائم المالية من خلال الجداول التالية: جدول رقم (24): تحليل نتائج الانحدار البسيط لمبادئ حوكمة الشركات والإفصاح عن القوائم المالية

النموذج Modèle	معامل الارتباط R	معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح R-deux ajusté	الأخطاء التقديرية
-------------------	---------------------	------------------------	---------------------------------------	-------------------

دور مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية دراسة حالة الشركة الوطنية للتوزيع  
الكهرباء والغاز – مديرية أم البواقي-

Erreur standard de l'estimation		R-deux		
0,315	0,415	0,433	0,658	1

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الاستبيان والاعتماد على نتائج SPSS<sub>21</sub>

تشير نتائج الجدول رقم (24) أن معامل الارتباط 0,658 وهو ما يفسر على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين مبادئ حوكمة الشركات بشكل إجمالي مع الإفصاح عن القوائم المالية، كما أن معامل التحديد بلغ 0,433 وهذا يعني أن مبادئ حوكمة الشركات تفسر ما مقداره 43,3% من التباين والتغيرات التي تحدث في الإفصاح عن القوائم المالية، والباقي 56,6% ترجع لعوامل أخرى.

جدول رقم (25): جدول تحليل التباين للانحدار البسيط ANOVA لاختبار جودة وصلاحيّة النموذج

للفرضية الرئيسية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	2,357	1	2,357	23,704	0,000
الخطأ	3,082	31	0,099		
المجموع الكلي	5,438	32			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS<sub>21</sub>

يلاحظ من الجدول رقم (25) من تحليل التباين ANOVA أن قيمة (F) المحسوبة (34,768) بقيمة احتمالية (sig=0,000) وهي أقل من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة مما يدل على معنوية جودة وصلاحيّة النموذج أي أن المتغير المستقل قادر على تفسير التغيرات التي تحدث على المتغير التابع مما يؤكد القبول الكلي للنموذج.

جدول رقم (26): نتيجة تحليل الانحدار البسيط لتطبيق مبادئ الحوكمة لحوكمة الشركات

مستوى الدلالة Sig	T	Coefficients Standardisés	Coefficients non Standardisés		النموذج Modèle
		المعاملات المعيارية	Erreur standard الخطأ المعياري	معاملات B للمتغيرات	
0,442	0,778		0,649	0,505	(constante) الثابت
0,000	4,869	0,658	0,171	0,840	مبادئ حوكمة الشركات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS<sub>21</sub>

من خلال الجدول رقم (26) الذي يشير إلى أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات له أثر في الإفصاح عن القوائم المالية، فمن خلال النتائج ( $\beta=0,840$ ;  $\alpha<0,05$ )، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على معنوية المعلمات، ومن الجدول أعلاه يمكن أيضا كتابة معادلة الانحدار البسيط كما يلي:

$$Y=0,505+0,840X$$

حيث:

X: تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

Y: الإفصاح عن القوائم المالية.

✓  $\beta_0=0,505$  ويفسر هذا أن الإفصاح عن القوائم المالية (المتغير التابع) يكون قيمته 0,505 عندما لا يتم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات (المتغير المستقل)، في حين بلغت  $\text{Sig} = 0,442 > 0,05$  وهو ما يفسر عدم معنوية  $\beta_0$ .

✓  $\beta_1=0,840$  ويفسر هذا أن كلما يزيد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات (المتغير المستقل) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإفصاح عن القوائم المالية (المتغير التابع) بقيمة 0,780، وفي حين بلغت  $\text{Sig} = 0,000 < 0,05$  وهو ما يفسر معنوية  $\beta_1$ .

وبصفة عامة يتبين أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات يؤدي وبشكل ايجابي إلى الإفصاح عن القوائم المالية، وبما أن مستوى الدلالة  $\text{Sig} = 0,000$ ، وهو أقل من 0,05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة H1، ومنه نستنتج تأكيد صحة الفرضية الرئيسية التي تنص على: "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية في الشركة عينة الدراسة".

#### IV- الخاتمة:

فيما يتعلق بالدراسة الميدانية، وبعد عملية إسقاط الدراسة النظرية على الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز المديرية الجهوية أم البواقي، اتضح من خلال النتائج المتوصل إليها عن طريق إجابات المستجوبين في الشركة محل الدراسة وبلاستعانة ببرنامج SPSS في تحليل البيانات، تم التوصل إلى أنه هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0,05)$ .

واشتملت الدراسة الميدانية على أربع مبادئ وتم استبعاد كل من مبدئين هما "حماية حقوق المساهمين" و"المعاملة المتساوية للمساهمين"، وكان من ضمن مبادئ الحوكمة مبدئين فقط لها أثر معنوي في الإفصاح عن القوائم المالية وهي "توفر إطار فعال ومحكم لحوكمة الشركات"، و"مبدأ الإفصاح

والشفافية"، أما باقي المبادئ الأخرى: "دور أصحاب المصالح"، و"مسؤوليات مجلس الإدارة" لم تكن لهم أثر معنوي في الإفصاح عن القوائم المالية، حيث كان مستوى دلالة هذه المبدئين أكبر من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) وهو الحد الأقصى الذي تم تطبيقه لقبول أو رفض الفرضيات، وقد تكون لها أثر غير مباشرة يساهم في الإفصاح عن القوائم المالية وتحسين وظيفة المحاسبة بالشركة محل الدراسة.

➤ نتائج الدراسة: من خلال الدراسة الميدانية لشركة سونلغاز المديرية الجهوية أم البواقي نستنتج ما يلي:

1. إن هناك إدراك كبير لدى للموظفين بشركة سونلغاز المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز-أم البواقي- ، بأهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وتأتي هذه الأهمية باهتمام الشركة الاقتصادية بالإفصاح عن القوائم المالية التي يمكن أن تهدد استمراريتها واستقرارها المالي.
2. لوحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمحور مبادئ حوكمة الشركات كانت إيجابية وبدرجة كبيرة مما يدل على أن الشركة تلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.
3. كما أظهرت النتائج أن اتجاهات الأفراد فيما يتعلق بمحور الإفصاح عن القوائم المالية كانت إيجابية بدرجة أقل من السابق مما يدل على جهل بعض الأفراد الموظفين في الشركة بأهمية الإفصاح في القوائم المالية.

4. يعد توافر إطار محكم وفعال للحوكمة أهم عامل من حيث درجة التأثير في الإفصاح عن القوائم المالية ثم بعده الإفصاح والشفافية، وبعده مسؤوليات مجلس الإدارة، وفي الأخير بعد أصحاب المصالح، مما يشير إلى أن نجاح تطبيق مبادئ الحوكمة يعتمد على توفر إطار تنظيمي واضح ومتكامل.
5. ومن خلال نتائج الانحدار البسيط للدراسة تبين أن مبدئين فقط لهما أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على الإفصاح عن القوائم المالية والمتمثلين في مبدأ توفر إطار محكم وفعال للحوكمة ومبدأ الإفصاح والشفافية.

➤ التوصيات:

من خلال ما جاء في هذه الدراسة، وبناء على النتائج العامة المتوصل إليها في ظل تجسيد مبادئ حوكمة الشركات واستغلالها في إعطاء إفصاح كامل للقوائم المالية، يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة على النحو التالي:

1. العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع.
2. العمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي تعمل بها الشركات الجزائرية، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتعظيم دور الشركات في هذا المجال.
3. إعطاء موضوع حوكمة الشركات المزيد من العناية والاهتمام وتعديلها بما يحقق المصلحة من إصدارها وذلك لحماية الشركات وحماية حقوق ملاكها والجهات الأخرى المستفيدة منها.
4. تنظيم عقد المؤتمرات والندوات للتوعية بمفهوم الحوكمة وإدخالها كمادة علمية تدرس من خلال الجامعات لتأسيس وتأصيل مفاهيم الحوكمة.

5. العمل على منح صلاحيات ودور أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة مما يساهم في دعم وتشجيع أصحاب المصالح.
6. العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء الأمن والأمان والثقة لكافة الأطراف.
7. ضرورة قيام الدولة الجزائرية بإصدار دليل حوكمة الشركات ليكون إلزامياً لجميع الشركات، وذلك بالاستعانة بذوي الخبرات المتخصصة في هذا المجال.
8. ضرورة قيام الشركات على رفع مستوى الحوكمة للحد من درجة المخاطرة، وتخفيف الأثر السلبي لحالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والتي تحد من رغبة المستثمر في الاستثمار.

## V- المراجع

- 1- مصطفى سليمان محمد. (2006). دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (المجلد الطبعة الأولى). (مصر) الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
- 2- بوخاري، ع. ا.، & و ساحة، ع. (2013). دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري. قُدم في آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، المجلد 3، رقم 2، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- 3- بوراس، أ.، & محمد، ب. (2015). مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في الشرق الجزائري. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 2(1)، 10-37. استرجع في 2020/04/13 من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4794>
- 4- حاج قويدر فورين. (2010). الحوكمة المحاسبية في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي. الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق. أم البواقي: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي.
- 5- خضر أحمد علي. (2012). الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في الشركات (المجلد الطبعة الأولى). مصر(الإسكندرية): دار الفكر الجامعي.
- 6- صديقي مسعود، و دريس خالد. (7-8/05/2010). دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار. لملتقى الدولي الأول حول: "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق"، جامعة العربي بن مهيدي (أم البواقي). الجزائر: جامعة الجزائر.
- 7- عباس بدوي محمد. (2009). المحاسبة وتحليل القوائم المالية. (الإسكندرية) مصر: دار الهناء.
- 8- علي عبد الوهاب نصر، و السيد شحاتة شحاتة. (2007). مراجعي الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة. مصر (الإسكندرية): الدار الجامعية.
- 9- علي خضر أحمد. (2012). حوكمة الشركات (المجلد الطبعة الأولى). مصر(الإسكندرية): دار الفكر الجامعي.
- 10- محمد، مصطفى سليمان. (2008). حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين. مصر(الإسكندرية): الدار الجامعية.
- 11- زالدين عبد الفتاح. (2007). مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss الإسكندرية: دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.
- 12- عاشور، ب.، & هشام، ذ. (2017). آليات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول: عرض القوائم المالية دراسة حلة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة سطيف. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 2(3)، 15-33. استرجع في 2020/03/25 من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/39610>
- 13- احمد الصالح سباع، & محمد البشير بن عمر (2018) فعالية مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة – دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال –. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 3(1)، 144-168. استرجع في 2020/02/15 من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/72851>
- 14- منصور، ب.ع، & محمد، ح. (2016). دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 1(1)، 103-117. استرجع في 2020/03/20 من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38683>

المراجع باللغة الأجنبية



- 15- Chantal, M. (2011). PROCESSUS METIERS ET SYSTEMES D'INFORMATION : Gouvernance, management, modélisation. paris: Dunod.
- 16- Barnard, M., & Patrick, B. (2004). gouvernement d'entreprise et communication financier. Paris: In Economisa.
- 17- Bureau du surintendant des institutions financières Canada. (January 2013). Corporate Governance : Sound Business and Financial Practices. Canada.
- 18- Chantal, M. a. (2011). PROCESSUS METIERS ET SYSTEMES D'INFORMATION : Gouvernance, management, modélisation. paris: Dunod.
- 19- CIPE, OECD;. (2004). Principles of Corporate Governance. Récupéré sur // www. Oecd. Org/ daf/ ca/ oecdprinciples of corporate governance.
- 20- Franche , D. (2005). comptabilité internationale les IAS/IFRS en pratique. Paris: economisa 49 rue Hécart.
- 21- Jean , F. d., & autres. (2004). normes IFRS et PME. paris: Dunod